بلاغ المكتب السياسي

عقد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة اجتماعه العادي، برئاسة القيادة الجماعية للأمانة العامة للحزب، وذلك يومه الأربعاء 8 ماي 2024 عن بعد وحضوريا بالمقر المركزي للحزب بالرباط، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب؛ وبعد العرض السياسي المفصل الذي قدمته السيدة فاطمة الزهراء المنصوري منسقة القيادة الجماعية للأمانة العامة، وما تلاه من نقاش عميق ومسؤول، فإن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة يؤكد على ما يلي:

- اعتزازه بالحصيلة المرحلية الإيجابية للحكومة والتي تعكس بصدق تطور بلادنا وتقدمها على العديد من الواجهات، بفضل القيادة الحكيمة والاستراتيجية لجلالة الملك، وبفعل تظافر جهود جميع القوى الحية والمؤسسات الوطنية، ومنها الإرادة السياسية الإصلاحية الكبرى التي تتملكها الأغلبية الحكومية بكل مكوناتها، وعلى رأسها النضالات الجماعية التي قادها الحزب من مختلف مواقعه داخل الحكومة والبرلمان، وفي باقي جبهات النضال داخل المجتمع. وفي هذا الإطار يثمن المكتب السياسي التفاعل الإيجابي للفرقاء السياسيين بالبرلمان مع هذه الحصيلة، وانتعاش النقاش السياسي والدستوري والحوار حولها داخل المؤسسات الدستورية المختصة، باعتبار البرلمان الفضاء الطبيعي لاحتضان النقاش حول جميع القضايا التي تهم الوطن والمواطنين.

- ارتياح المكتب السياسي لمخرجات اتفاق أبريل الأخير بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي، وما أسفر عنه من نتائج هامة لتحسين الوضعية الاجتماعية لأزيد من أربعة ملايين أسرة من شغيلة القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يعكس التوجه الاقتصادي والاجتماعي غير المسبوق الذي حققته الحكومة الحالية. وفي هذا الإطار، وبالقدر الذي يشكر فيه المكتب السياسي الانخراط الإيجابي والبناء للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين للحكومة في عملية إنجاح الحوار الاجتماعي، ويؤكد كذلك انخراط الحزب في مختلف الإصلاحات الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة، وانكباب خبرائه الاقتصاديين على إعداد دراسات دقيقة حول هذه الإصلاحات التي ستوضع رهن إشارة الأغلبية الحكومية؛ فإن المكتب السياسي يدعو جميع الفرقاء إلى بذل كل الجهود من أجل الالتزام بالآجال المتفق عليها في اتفاق 29 أبريل 2024 فيما

يخص الإصلاحات الاجتماعية المستعجلة لاسيما على مستوى إخراج القانون التنظيمي المنظم لحق الإضراب إلى الوجود، وكذلك مباشرة إصلاح صناديق التقاعد.

- و في القضايا الاجتماعية دائما، ومن موقع مرجعية حزبنا الديمقراطية الاجتماعية التي تجعل من القضايا الاجتماعية مركز نضالنا الجماعي المسؤول، فإن المكتب السياسي وهو يثمن عاليا انخراط الحكومة في تنزيل التوجيهات الملكية في موضوع الدعم الاجتماعي المباشر للأسر الفقيرة والمعوزة، منتقلين بذلك من نظام "راميد" إلى آلية "السجل الاجتماعي الموحد" كنظام معلوماتي وطني يسهل فرز أحقية المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وكآلية أكثر فعالية ونزاهة في منح الدعم لمستحقيه؛ فهو يقدر عاليا الجهود المضنية التي يقوم بها الموظفون المعنيون بهذا البرنامج في فرز المعايير الاقتصادية والاجتماعية السليمة، والتي أثمرت حتى اليوم عن دعم مباشر لحوالي ثلاثة ملايين و500 ألف أسرة مغربية في ثورة اجتماعية غير مسبوقة. وللحد من التشويش الذي بدأ يطال هذا البرنامج الاجتماعي الثوري، فإن المكتب السياسي يدعو الحكومة إلى المزيد من التواصل حول هذا الموضوع والتصدي للادعاءات حوله، والانكباب من جهة أخرى على معالجة بعض الصعوبات وإعادة دراسة بعض الملفات والحالات التي قد تستحق هذا الدعم المباشر.

- وفي القضايا الداخلية للحزب، هنأ المكتب السياسي برلمانيي الحزب بالغرفة الأولى على الطريقة الديمقراطية والتوافقية الهادئة التي دبروا بها اختيار ممثليهم في هياكل مجلس النواب، والتي عكست رقي نضالات برلمانيينا، وإصرارهم الجماعي على مواصلة الحضور المتميز داخل البرلمان بنفس نهج المسؤولية المستمد من مبادئنا وقيمنا المرجعية داخل الحزب، والتي تتجسد في الوفاء والالتزام التامين بميثاق الأغلبية.

وفي نفس إطار القضايا التنظيمية اطلع المكتب السياسي على تقرير تنظيمي تضمن نتائج الحزب على مستوى الانتخابات الجزئية الأخيرة، وكذلك أجندة المؤتمرات واللقاءات المقبلة والذي قدمه الأخ سمير كودار رئيس قطب التنظيم. وفي هذا السياق قدم المكتب السياسي تهنئته الحارة لجميع المناضلات والمناضلين على النتائج الريادية الهامة التي حصدها الحزب خلال هذه الانتخابات التي جرت مؤخرا، والتي تؤكد بالملموس الثقة التي يحظى بها المشروع السياسي للحزب وسط الرأي العام ومختلف الناخبين. وفي نفس الإطار، ومن خلال عرض قدمته الأخت قلوب فيطح منسقة لجنة صياغة ميثاق الأخلاقيات، أخذ المكتب السياسي علما

بمضمون مشروع ميثاق الأخلاقيات الذي سيعرض على أنظار برلمان الحزب، قصد المناقشة والمصادقة على مضمونه.

وفي إطار الإعداد الجيد لاجتماع المجلس الوطني السبت المقبل، فقد اطلع المكتب السياسي على تقرير تقدمت به الأخت نجوى كوكوس رئيسة المجلس الوطني، تضمن الخطوط العريضة لمشروع النظام الداخلي للحزب الذي سيعرض على أنظار مصادقة المجلس الوطني في دورته الثامنة والعشرين، وكذلك آخر الترتيبات المتعلقة بهذا اللقاء الهام، مؤكدة بأن كل الظروف جاهزة لإنجاح هذه الدورة الهامة والدقيقة جدا من حيث السياق الذي تعقد فيه، ومن حيث جدول أعمالها الغني والمؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ الحزب.

-وفي الشأن الدولي، وتحديدا فيما تعيشه غزة من تقتيل وإبادة جماعية تمارسها القوات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، في اعتداء وحشي وصفه جلالة الملك في خطابه الموجه للقمة الإسلامية بالعدوان الغاشم على غزة الذي يدمي القلوب، والذي جعل الشعب الفلسطيني يعيش أوضاعا بالغة الخطورة تشكل وصمة عار على جبين الإنسانية، فإن المكتب السياسي يثمن دعوة جلالة الملك حفظه الله إلى الوقف الفوري للاعتداءات ورفع كافة أشكال المعاناة عن الشعب الفلسطيني ورفض جميع أشكال التهجير القسري والعقاب الجماعي والأعمال الانتقامية التي تمارس في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

حرر بالرباط في 8 ماي 2024